

## عمان: قضية صحفيي "الزمن" يجب إسقاطها في الاستئناف، بحسب جماعات حقوق الانسان، حيث من المتوقع صدور الحكم في 17 نوفمبر/تشرين الثاني

بتاريخ 07 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، نظرت محكمة الاستئناف العمانية بمسقط في القضية المرفوعة ضد ثلاثة صحفيين من جريدة "الزمن" وهم، إبراهيم المعمرى، يوسف الحاج، و زاهر العبري، وسيصدر الحكم في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. لقد دعى إئتلاف من جماعات حقوقية من التي راقبت المحاكمة إلى إسقاط الأحكام والغاء التهم الموجهة ضدهم.

ويتكون الإئتلاف من مركز الخليج لحقوق الإنسان، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، فرونت لاين ديفنדרز، مراسلون بلا حدود، وكلاً من الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

لقد أشار محامي الإئتلاف الذي حضر جلسة الاستئناف، برئاسة القاضي مختار الحارثي، في 07 نوفمبر/ تشرين الثاني، قائلاً: "يواجه فريق الدفاع عقبات إجرائية هامة في محكمة الاستئناف اليوم، بدءاً من رفض القضاة دعوة شهود عيان، رفض الإفصاح والفشل الأساسي كان يكمن في وضع عبء الإثبات الجنائي على النيابة. ان هذا أدى إلى محاكمة جميع المتهمين الثلاثة، على 14 تهمة متراكمة، والتي أنجزت في اثنين فقط من الجلسات الصباحية."

وذكر أن القوانين الموضوعية التي بموجبها يتم محاكمة الصحفيين المعمرى و الحاج، بما في ذلك تهم "الإخلال بالنظام العام"، "النيل من هبة الدولة" والتشهير الجنائي، تعاني من سوء التعريف ومفروضة بصورة تعسفية وتشكل تدخلاً غير متناسب مع حرية التعبير. وقد حرّموا فعلياً من حق دفاع "المصلحة العامة".

ومما يثير القلق بشكل خاص أن المعمرى والحاج قد حجزا بالحبس الانفرادي في القسم الخاص للشرطة لمدة 60 يوماً خلال فصل الصيف مع عدم إمكانية الوصول إلى محاميهم إلا بعد بدأ الجلسة الأولى من محاكمتهم. لقد اتهم العبري، بموجب المادة 19 من قانون جرائم تقنية المعلومات في سلطنة عمان، حيث يواجه عاماً في السجن بسبب التغريدتين التي قام بنشرهما تعليقا على اعتقال زملائه. لقد احتجز العبري لمدة 20 يوماً.

"

ان "الزمن"، والتي كانت واحدة من أهم الجرائد المستقلة الرائدة في سلطنة عمان، لا تزال مغلقة بقرار من وزارة الإعلام. وجاء اعتقال الصحفيين وإغلاق الجريدة بعد التقرير الذي نشرته في 26 يوليو/تموز عا2016، بعنوان "جهات عليا تغل يد العدالة"، التي اشارت إلى فساد مسؤولين كبار وتدخلهم في القرارات القضائية.

إذا ما تم تأييد قرار المحكمة الدنيا من قبل محكمة الاستئناف في 17 نوفمبر /تشرين الثاني، فإن كلاً من المعمري والحاج سيواجهان ثلاث سنوات في السجن لنشرهم مقالات عن الفساد المزعوم في السلطة القضائية العليا.

في 26 سبتمبر /أيلول 2016، حكمت المحكمة الابتدائية على المعمري و الحاج بالسجن لمدة ثلاث سنوات و على العبري بالسجن لمدة سنة واحدة، بالإضافة إلى قرار الإغلاق الدائم لجريدة الزمن بتهمة تتعلق بنشر مقالة صحفية عن الفساد القضائي. انظر:

<http://www.gc4hr.org/news/view/1383>

بتاريخ 10 أكتوبر/ تشرين الأول عام 2016، وخلال أول جلسة استئناف في قضية "الزمن" ، خفض القاضي الحارثي الكفالة للمعمري و الحاج من 50,000 ريال عماني (مايساوي 130,000 \$) إلى 2000 ريال عماني (مايساوي 5200 \$) . وبعدها تم الافراج عن الصحفيين. أما العبري فقد سبق وتم اطلاق سراحه المشروط في 22 أغسطس/ آب. انظر نداءنا المشترك السابق في:

<http://ar.rsf.org/2016/09/28/newsrsf-condemns-omani-judicial-persecution-independent-daily>

وخلال الجلسة الأولى، حظرت المحكمة نشر وتداول تفاصيل جلسات الاستماع في جميع أشكال وسائل الإعلام.

**يكرر الإنتلاف دعواته للسلطات في عمان إلى:**

١. إلغاء الأحكام الصادرة ضد الصحفيين إبراهيم المعمري، يوسف الحاج، و زاهر العبري؛
٢. إلغاء قرار الإغلاق الصادر من قبل وزارة الإعلام ضد جريدة الزمن؛ و
٣. ضمان وفي جميع الظروف أن جميع المدافعين عن حقوق الإنسان بما في ذلك الصحفيين والكتاب ونشطاء الإنترنت في عمان قادرون على القيام بعملهم المشروع في مجال حقوق الإنسان دون خوف من الانتقام وحرية من كل تقييد بما في ذلك المضايقة القضائية.